

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

فائدٌ وفوائدٌ من كلمات الشيخ مرتضى الحائرى

ولقد أجاد فيما أفاد بأن حديث لا تعاد لا تشمل العالم العاًم حيث استدلّ لذلك بأسلوب سديد و طريف فإنه قد صرّح بخروج العالم العاًم بأربعة تقاريب:

1. أنه يمكن دعوى انصراف الحديث بنفسه عن صورة العمد: من جهة عدم تحقق الداعي العمدي في الخارج لمن يكون بقصد أداء التكليف (فإن المترشح لا داعي له للإهمال بل يود الإطاعة فيطبع تماماً) فإن من ليس بقصد أداء التكليف لا يصلّى أصلاً (العالم العاًم) و من يكون بقصد أداءه لا يترك الجزء عالماً عامداً (المترشح الملتزم) نعم، يمكن أن يتركه من باب الجهل و لو بسيطاً من باب عدم المبالاة، وإن فرض تركه فلا يندرج في نفسه الإعادة إلا بعد التوبة.

2. أو من جهة أن كلمة «لا تعاد» ظاهرة في أن المضي (الإمضاء الشرعي) دخيل في الحكم بعدم الوجوب (إذ إن هذه القاعدة تختم العمل بالصحة ببركة الإمضاء) فلو كان (الحديث) شاملاً لصورة العمد لكان مقتضاه الحكم بالصحة من أول الأمر (لا بإمضاء بل لأندرجه ضمن عدم الإعادة) ولو كان عاصياً بالنسبة إلى ترك المطلوب الأعلى (بينما قد نرى أنه لا يحكم بالصحة بلا إمضاء الشارع إجمالاً) بعد ما تقدم أن مقتضى الذيل هو الإتيان ببعض المطلوب و لا يكون باطلأ رأساً (إذن فالإمضاء يلعب الدور الأهم في هذا الحديث ولا إمضاء للعالم العاًم)

3. بل يقال: إن الظاهر من مادة العود (فإعادة هي القرينة) أن تتحقق الحكم المذكور (أي الأمر بالإعادة) في ظرف تتحقق الحال و لا يقتضي حكماً بالنسبة إلى ما قبل الحال بتجویذه (فلو لم يُخل بشيء فلا يخاطب بالعود إليه) أو الحكم بعدم إيجاب تركه الإعادة، و مقتضى ذلك (بأنه تصح الإعادة بعد الإخلال) التخصيص (الحديث) بغير صورة العمد (لأنه لم يمتثل شيئاً أساساً فلا يخاطب بالإعادة)

4. أو من جهة أنه في مقام أن الأعذار الارتكازية ليست ممضاة في الخمسة (ولذا وجبت الإعادة فيها) فهو (الحديث) في مورد ثبوت العذر (خلاف العالم العاًم) و أنه لا يعني به (عذرآ) في الخمسة.

و الوجوه المذكورة صالحة للانصراف بلا إشكال، مع أن الحكم واضح بضرورة المسلمين، فإنه لم يعهد ترك جزء من أجزاء الصلاة عمداً مستنداً إلى حديث «لا تعاد» (لأنه ليس عن عذر) فإنه يعدّ من المنكرات (خلاف الارتكاز الشرعي) من دون ريب [1]

و إنما لم نعثر من بين كتب الأعلام، على هذه القرائن الفريدة النفيسة التي تُخرج العالم العاًم من حديث لا تعاد بهذه البراعة و البداعة، و من الطريف أيضاً أن الشيخ مرتضى الحائرى قد تفوّه بكلمات رائعة تُعرب عن صفاء نيته و خلوصه، فقال في نهاية الكتاب:

والحمد لله و له الشكر المتواصل على ما وفق العبد القاصر لكتابه مدارك أحكامه، وأرجو من دون استحقاق أن يكون كل ورق من ذلك حائلًا بيني وبين النيران، والله المستعان في كل آن، والصلوة والسلام على رسوله والأنتمة الطاهرين من آله لا سيما مولانا ولی العصر وناموس الدهر دائمًا سرمداً و رحمة الله و بركاته، وأنا العبد مرتضى بن عبد الكريم بن محمد جعفر المعروف بالحائرى غفر الله ذنبه و ستر عيوبه و كشف كروبته. (التاريخ: ١٢ / ج ١٣٩٤) [٢]

فرع جديد فياض من قبل صاحب الرياض
لقد حدث شجار علمي بين الأعلام، قد ابتدأه صاحبُ الرياض بأنه هل هناك تمایز:

1. بين الأجزاء الثابتة بدليل لفظي كالأمارة.
 2. وبين الأجزاء الراسخة بأصل محرز لجزئية كالاستصحاب.
 3. وبين الأجزاء الراسخة بدليل عقلي كقاعدة الاشتغال.

فقد استشكل صاحب الرياض في وجوب القضاء نظراً إلى احتياجه إلى أمر جديد إذ إن موضوع القضاء هو الفوت، وهو غير محرز، لاحتمال أن يكون ما أتى به في الوقت مطابقاً للواقع، فلا يعید إذ لم يفته شيء، بينما صاحب الجواهر قد طبق استصحاب عدم الإتيان بالمؤمر به في الوقت فسجل به وجوب القضاء، ونستعرض الآن مراجعة صاحب الجواهر تجاه أستاذة، قائلاً:

ثم لا فرق في ظاهر المتن بين عدم الفعل رأساً وبين الإخلال بالشروط التي لم يقم دليلاً على سقوط القضاء مع الإخلال بها، و لعله كذلك (أي وجوب القضاء في الإخلال بالأجزاء و الشرائط) سيما على القول بكون الصلاة أسماء للصحيح، لشمول ما دل على وجوب القضاء لمن لم يصل و لو للأصل (الاستصحاب حيت قد توجّب عليه الصلاة يقيناً فيستصحب عدم الإتيان بالمؤمر به البقيني) بل الظاهر شمول اسم الفوات له (لأنه قد أمر بالصلاحة بضمّ السورة بينما قد فاته المأمور به الظاهري) خلافاً للرياض في أحكام الخلل: من عدم القضاء بالإخلال في الجزء أو الشرط الثابت من قاعدة الشغل (لأنه ربما انتطبق المأمور به مع المأتى به فلا يصدق الفوت بتّاً) و إن أوجبنا عليه الإعادة في الوقت، لأنّه يكفي في وجوبها (الإعادة) فيه عدم العلم بالصحة (فتتوجّب عليه الإعادة للاشتغال البقيني بالوجوب) بخلاف القضاء المتوقف على صدق الفوات. [3]

إسهابُ السيدِ الخوئيِّ التفريغُ المذكور

وأنت خبير بأنَّ صدور هذا الكلام من مثله عجيب، فإنَّ الأمر بالقضاء لازم أعم لتعدد المطلوب، فكما يمكن فيه أن يكون لأجل ذلك يمكن أن يكون لأجل مصلحة أخرى دعت المولى إلى الأمر به عند الفوت مع فرض وحدة المطلوب في الوقت. فلا ملازمة إذن بين وجوب القضاء وبين تعدد المطلوب كي يكون ثبوت الوجوب كاشفاً عن ذلك.

و الذي ينبغي أن يقال هو التفصيل بين تنجّز التكليف الموجب للاح提اط في الوقت، وبين حدوث المنجز خارج الوقت.

فعلى الثاني كما إذا بني في الوقت على وجوب القصر مثلاً في بعض الفروض الخلافية ثمّ بعد خروجه انقدح في نفسه التشكيك في الدليل و تردد فيما هو وظيفته من القصر والتمام، فكانت وظيفته حينئذ الجمع بين الأمرين احتياطاً، لأجل العلم الإجمالي المنجزّ الحادث بعد الوقت يجب عليه الاحتياط بالنسبة إلى الصلوات الآتية ما لم يستقرّ رأيه في المسألة على أحد الأمرين.

و أَمّا بالنسبة إلى الصلاة التي مضى وقتها فلا يجب الاحتياط عليه بقضاء الصلاة تماماً، لأنّه تابع لصدق الفوت و هو غير محرز، لاحتمال أن تكون الوظيفة هي التي أتى بها في الوقت و هي الصلاة قصراً فلم يفت منه شيء. فما كانت وظيفته في الوقت قد أتى

بها على وجهها على الفرض، و ما هو موضوع القضاء أعني فوت الفريضة غير محرز وجданاً، و مقتضى الأصل البراءة عنه. و لعل نفي القضاء في هذه الصورة متسلماً عليه و خارج عن محل الكلام.

و أما على الأول أعني ثبوت المنجز في الوقت و وجوب الاحتياط بقاعدة الاشتغال و العلم الإجمالي.

فبناء على وجوب الاحتياط شرعاً المستفاد ذلك من الأخبار كما التزم به بعضهم فلا ينبغي الشك في وجوب القضاء حينئذ، لأن الوظيفة الشرعية ظاهراً هو الاحتياط من دون فرق في ذلك بين الشبهة الحكمية كالقصر و التمام و الظاهر و الجمعة، و الموضوعية كما في صورة تردد الساتر بين الظاهر و النجس و قد أدخل بما هو وظيفته في أمثل ذلك على الفرض فلم ي عمل بالاحتياط و لم يأت في الوقت إلا بعض الأطراف، فلم يكن قد امتنع الفريضة الواجبة عليه في مرحلة الظاهر أعني الجمع بين الصالحين الذي هو مصدق الاحتياط الواجب عليه ظاهراً فقد فاتته الفريضة الظاهرية وجданاً، فيشمله لا محالة عموم أدلة القضاء المأمور في موضوعها عنوان فوت الفريضة و هو أعم من فوت الفريضة الواقعية و الظاهرية بلا إشكال. و من هنا لم يستشكل أحد في وجوب القضاء فيما لو صلى في ثوب مستصحب النجاسة، مع أن فوت الفريضة الواقعية غير محرز هنا، لاحتمال طهارة الثوب واقعاً و عدم إصابة الاستصحاب ل الواقع، و ليس ذلك إلا لأجل أن وظيفته الظاهرية بمقتضى الاستصحاب كان هو الاجتناب عن التوب المذكور و إيقاع الصلاة في ثوب طاهر و لكنه أخل بذلك ففاتته الفريضة الظاهرية، فيندرج لذلك تحت عموم أدلة القضاء. و لا فرق بين الاستصحاب و بين قاعدة الاحتياط بعد البناء على وجوهه شرعاً كما هو المفروض، لكون كلّ منهما حكماً ظاهرياً مقرراً في ظرف الشك. و أما بناء على وجوب الاحتياط بحكم العقل بمناطق قاعدة الاشتغال و العلم الإجمالي لا بحكم الشارع كما هو الصحيح، و قد بناه في محله فاللازم حينئذ هو القضاء أيضاً، و ذلك لأن المفروض تنجز الواقع في الوقت، و بعد الإثبات بأحد طرفي العلم الإجمالي كالقصر يشك في سقوط التكليف المتعلق بطبيعي الصلاة و مقتضى الاستصحاب بقاؤه، بناء على ما هو الصواب من جريانه في القسم الثاني من استصحاب الكلي. فإن المقام من هذا القبيل، إذ لو كان المأمور به هو القصر فقد سقط بالامتناع قطعاً، و إن كان هو التمام فهو باقٍ يقيناً، فيستصحب شخص الوجوب المضاف إلى طبيعي الصلاة، فإن الحصة من الطبيعي المتحقق في ضمن الفرد تكون ذات إضافتين حقيقتين، إداهاما إلى الفرد و الأخرى إلى الطبيعي. فالحصة من الطبيعي الإنسان الموجودة في ضمن زيد تضاف مرّة إلى الفرد فيقال: هذا زيد، و أخرى إلى الطبيعة فيقال: هذا إنسان، و كلتا الإضافتين على سبيل الحقيقة، و لا يعتبر في استصحاب الكلي في القسم الثاني أكثر من إضافة الحصة إلى الطبيعة كما تقرر في محله.^[4]

و على هذا فالحصة المتشخصة من الوجوب الحادثة في الوقت و إن كانت باعتبار إضافتها إلى الفرد مشكوكه الحدوث، لتردد الحادث بين القصر و التمام حسب الفرض لكنها بالقياس إلى طبيعي الصلاة متيقنة الحدوث مشكوكه الارتفاع، فيستصحب بقاؤها بعد تمامية أركان الاستصحاب. ^[5]

[1] صفحه: ١٣، ١٤٢٠ هـ. قم - ایران، جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي

[2] خلل الصلاة و أحكامه، صفحه: ٨١٢، ١٤٢٠ هـ. قم - ایران، جماعة المدرسین في الحوزة العلمیة بقم. مؤسسة النشر الإسلامي

[3] صاحب جواهر، محمدحسن بن باقر. محقق و معلق محمود قوچانی، و على آخوندی، و عباس قوچانی، و رضا استادی. مصحح ابراهیم میانجی. نویسنده جعفر بن حسن محقق حلی. ، جواهر الكلام (ط. القديمة)، جلد: ١٣، صفحه: ١٢ ، ، بیروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي

[4] مصباح الأصول ٣:٥٠ و ما بعدها.

[5] خوئی، سید ابوالقاسم. ، موسوعة الإمام الخوئی، جلد: ١٦، صفحه: ٨٣، ١٤١٨ هـ. قم - ایران، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئی

